التجديد اللغوي وإشكالية التوصيل (دراسة في أسباب الضعف اللغوي في عصر التجديد)

أ.م.د. أحمد صفاء عبد العزيز

جامعة الأنبار - كلية التربية القائم

مستخلص

لقد ظهرت كثيرٌ من الدراسات التي تنادي بتيسير النحو وإسقاط كثير من القواعد التي تثقل كاهل طالب العلم – بحسب ما يزعمون – وما كانت هذه الدعوات إلا لتزيد الطين بلّة؛ فقد أدّت هذه الدعوات إلى تدني مراتب العلم لدى الطلبة، ومن هنا انطلق الباحث ليكشف عن سلبيات الدعوات التيسيرية وإنْ كانت لا تخلو من بعض الإيجابيات، فوسم البحث بـــ (التجديد اللغوي وإشكالية التوصيل – دراسة في أسباب الضعف اللغوي في عصر التجديد)؛ إذ يهدف إلى الكشف عن أسباب الضعف اللغوي مع ظهور الحركات التجديدية والتيسيريّة في العصر الحديث الأمر الذي يضع مزيداً من علامات الاستفهام حول هذه المشكلة، ويحاول البحث أنْ يقدّم حلولاً التي يراها الباحث من خلال السنين الطويلة في تدريس المفردات اللغوية وفق المناهج القديمة والجديدة، سار البحث على خطوات تناولت في المبحث الأول التجديد بين الغاية والوسيلة في العصر الحاضر، في حين ضمّ المبحث الثاني التوصيل بين الحاضر والماضي وسبل الارتقاء، بعد هذا وصلت إلى جملة من النتائج التي تثبت صحة ما جئنا به، ومن الله التوفيق.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أضل الصلاة والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد..

فمع انعطافة الدراسات اللغوية العربية الحديثة مع بداية عصر النهضة وظهور المناهج الجديدة في تعليم اللغة العربية مع انطلاقة أول كتاب منهجي وهو كتاب " التمرين " لعلي مبارك عام ١٨٩٣ ميلادية الذي شاع لوقت طويل بين الطلاب[١] وتتابعت بعد ذلك الكتب التي سارت على نفس المنوال من الاختصار والتشذيب وتلافي كل ما يشتت أذهان الدارسين وقد ازداد هذا الأمر وتعداه من مجرّد الشكل إلى المضمون فكانت محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو عام ١٩٣٧ ميلادية نقداً نظرياً للنحو التقليدي؛ إذ حاول أنْ يعيدَ ترتيب النحو فحذف بعض الأبواب وأدمج بعضها في بعض وقدّم فهماً جديداً لقسم ثالث[٢]، أمّا في الجانب الصرفي فقد ذابت الأسس التيسيريّة الصرفية في الأسس النحوية وهو عود حميدٌ إلى دراسة اللغة دراسة كلية غير مجزّأة كما كان في العهود الأولى.

غير أنّ انتقالة جديدة شهدها عصرنا مع انطلاقة حركة الترجمة والابتعاث التي وضعت أمام دارسي العربية وجهاً جديداً قديماً في آليات الدرس اعتمدت على المفاهيم اللسانية في اللغات بصورة عامّة وقد كان لكتاب فردينان دي سوسير الأثر الكبير في الدراسة العربية وهو ما يسمّى بعلم اللسانيات الحديث والناظر في هذا العلم يجد لأنّه تشعب تشعباً كبيراً لم يعد بالإمكان لملمة أطرافه لأجل تقديمه بديلاً عن منهج اللغوي القديم فكأنّما أصيبت مناهجنا بالعرج فلا هي سارت على المنهج القديم واقتفت أثره ولا هي وفّقت كل التوفيق في إعطاء الدرس اللساني للمتلقي العربي على أكمل وجه.

من هنا جاءت فكرة بحثنا الموسوم بـــ (التجديد اللغوي وإشكالية التوصيل – دراسة في أسباب الضعف اللغوي في عصر التجديد)، وقد قسّمت بحثي على مبحثين يتقدمهما تمهيد في شرح مصطلحات العنوان، أمّا المبحث الأول فتناولت فيه التجديد وغاية التوصيل، وأمّا المبحث الثاني فضمّ نتائج التجديد واقعاً طلابياً، وختم البحث بحملة من النتائج والتوصيات التي توصّل إليها الباحث.

المبحث الأول

(إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى ١٨٨٨-١٩٦٢[٣]:

ظهر هذا الكتاب عام ١٩٣٧ وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية[٤]. وأثار الكثير من الاهتمام، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين[٥]. وفيه حدد المؤلف هدفه من هذه المحاولة فقال: ((أطمع أنْ أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين أصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها))[٦].

والمحور الأساس الذي دار عليه الكتاب، ومنه انبعثت الأفكار التجديدية فيه هو: أن علامات الإعراب دوال على معانٍ... في تأليف الجملة وربط الكلمة... وليست كما زعم النحاة أثراً يجلبه العامل. إذ أنّ فكرة الكتاب الأساسية هي صلة العلامات الإعرابية بالمعنى[٧].

(وعلى هذا الأساس التجديدي حاول (إبراهيم مصطفى) أن يعيد تبويب النحو فحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض، وقدم فهماً جديداً لقسم ثالث، وكان بصنيعه هذا أنجز ما كان ينوي من تجديد وتيسير)[٨].

وأما في جانب الصرف فله رؤية ومنهجية، فعنده أن الأصل في العَلَمِ أن لا ينون، ولك في كل علم أن لا تنونه، فإنما يجوز أن يلحق التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير. ثم يتكلم عن منع التنوين في الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة؛ لأنه يقتضي إسقاط هذه الألف والعربية حريصة عليها[٩].

كانت هذه المحاولة مهمة في سبيل رسم مسار جديد للدرس النحوي[١٠] يقوم على أمرين:

الأول: يتصل بأصول التعليم، وطرائقه.

الثاني: يتصل بالمنهج.

فالصعوبة تنبع من المنهج الذي سار عليه النحاة في وضع القواعد وتدوينها، فلابد من تغيير المنهج النحوي، ولعل هذه الفكرة تمثل جذور فكرة (الإحياء) عند إبراهيم مصطفى[١١].

٢- كتاب (النحو المنهجي) محمد احمد برانق:

تأثر محمد أحمد برانق بمحاولات التيسير التي سبقته، وقد ألزم نفسه أن لا يخرج عما

رسمه المتقدمون فإن اختلفوا أخذ بالأيسر من آرائهم غير ناظر إلى مدرسة، أو نحوي، أو إلى قوي، وضعيف، ومشهور، ونادر، أو مطرد، أو شاذ؛ لأن الغرض هو حفظ اللسان من الخطأ، واللغة من اللحن[١٢].

يقول محمد أحمد برانق: ((ولذلك -أي لأسباب الصعوبة-؛ نقتصر منه على ما يحتاج إليه، ونقدمه نحواً وظيفياً أي: أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، ونحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها وتيسير في كثير من الأبواب تيسيراً لا يفوت على المتعلمين الفائدة ولا نخرج فيه عن الحدود التي رسمها المتقدمون، وإن اختلف المتقدمون أخذنا من رأيهم بالأيسر... وإذا اتجها اتجاهاً وظيفياً راعينا أن نجمع المعاني الواحدة في باب ولا نفعل ما فعل النحويون من قبل فمزقوها تمزيقاً))[١٣].

وفي باب الصرف حاول التيسير في المقصور، والممدود، من خلال تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً. فقال بأن تقلب الألف (ياء) على أية حال كان أصل الألف، سوى بعض الكلمات الشاذة القليلة التي يمكن أن تحفظ، وهي غير متداولة وهذه الكلمات هي: (الشَذا، والشَفا، والصَلا، والطَلا، والعِشا، والفِرا، والقَفا، والمَها).

وهذه القاعدة تنطبق في التثنية، وجمع المؤنث السالم. أما في جمع المذكر السالم فإن الألف تحذف ويبقى الحرف الذي قبلها مفتوحاً للدلالة عليها[١٤].

ثم يقول في الخاتمة مبيناً حقيقة التيسير الذي نهجه: ((والذي يهمني أن أشير إليه في آخر هذا الكتاب هو أن جميع خطوات التيسير من أي ناحية كانت لم تمس أصلاً من أصول اللغة، أو شكلاً من أشكالها، وقد احتججنا لبعض أوجه التيسير التي أخذت الوزارة بها، وبينا أنها من آراء المتقدمين، وذكرنا أن الذي حدا بالقائمين على الأمر أن يأخذوا بها إنما هو التيسير على التلاميذ))[١٥].

٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي مخزومي:

إن آراء المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) بعضها مستمد من النحو الكوفي، وبعضها مما تابع فيه ابن مضاء القرطبي، وبعضها مستمدة من(إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، وبعضها مستمدة من خلال خبرته الطويلة في تدريس النحو وتقليب النظر فيه[١٦].

يقول في مقدمة كتابه: ((هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق

بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليس من طبيعته، ولا من منهجه، فألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وألغيت معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله... وخلطت فصولاً... وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة)[١٧].

ويمكن تلخيص آرائه التيسيرية في كتابه هذا و في غيره بالاتي:

١) إلغاء نظرية العامل في الجملة، وتقسيمها، معتمداً على المسند، والمسند إليه [١٨]

٢) الإعراب إذ يعتبر الضمة علامة الإسناد[١٩] ليس إلا، والكسرة على الإضافة ويسميه الخفض، والنصب علامة على أن الكلمة ليست مسندة ولا مضافة[٢٠].

٣) في الاشتقاق يرى أن ما ذكر من مذاهب القدامى، والمحدثين عن مسألة الاشتقاق كله كلام محض اجتهاد، وكلام ظني لا يمكن القطع به؛ لأننا لم نعاصر بداية اللغة ونشأتها وهو كلام لا طائل تحته، وهي لا تصلح أن يكون مثلها سنداً لدرس اللغوي[٢١].

٤) في أقسام الفعل وصيغه الزمنية فالمخزومي يذهب مذهب الكوفيين من أن أقسام الفعل ماض ومضارع ودائم، ولم يعد فعل الأمر من أقسام الكلام فهو عنده مجرد طلب إحداث الفعل وليس فعلاً[٢٢].

إلا أن هذه المحاولات لم تسلم من نقد فقد تتبعها الباحث أياد عبد الجبار الويسي في بحثه (الدكتور مهدي المخزومي وآراؤه في التيسير)[٢٣].

المبحث الثاني

(التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) للدكتور الطيب البكوش

ويمكن أن نعد هذه المحاولة من المحاولات المتقدمة في تطبيق النظم الألسنية في دراسة الصرف العربي. غير أنَّها اقتصرت على الفعل الثلاثي المجرد؛ وذلك لأن عمل هذه الدراسة قائم على الإحصاء الذي استغرق سنوات كثيرة لإعداد هذا البحث.

ومما يسجل لهذا البحث من آليات وأهداف ونتائج ما يأتي:

<u>أما الآليات:</u> ففي المجال النظري: اعتمد اعتماداً كلياً على المبادئ الصوتية التي أفرزتها الدراسات الحديثة، مع الاستعانة بآراء القدماء إن ناسب المقام، أو لم يكن به تعارض مع الألسنية الحديثة.

وأما في المجال العملي: فإن أبرز ما يلاحظ هو الاعتناء بالجداول الإحصائية التي أفرزت معطيات مهمة كان الدرس الصرفي بأمسِّ الحاجة إليها، وكذلك ربط الصلة بين الماضي والحاضر، والقديم والحديث، مع محاولة إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة بغاية التبسيط الممكن؛ حتى يشعر القارئ بمواطن الالتقاء، ومواطن الافتراق، وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم، وعلم اللغة الحديث. وانطلق المؤلف من ظاهرتين أساسيتين في الصرف العربي هما:

أ- تغير الحركات بتغير الصيغ، ولاسيما حركة عين المضارع بالنسبة للماضي، وما تخضع له من سلطان السماع.

ب- تغير الصيغ بتأثير التضعيف، والهمز، والإعلال خاصة[٢٤]،

وكذلك استعان المؤلف باللهجات العربية متى كانت مفيدة.

<u>الهدف من الدراسة:</u> قال البكوش: ((قد كان هدفنا أن نجد سر مثل هذه الظواهر، والمبادئ التي تقوم عليها، والقوانين التي تخضع لها في تصرفها الغريب أحياناً))[٢٥].

<u>أما نتائجه:</u> فيتمثل بتقديم جدول إحصائي عام مع التعليق على هذا الجدول.

وخلاصة تعليقه: أنه توصل إلى أنه يوجد من الأفعال العربية -حسب تركيبه الحرفي- أربعة وثلاثون صنفاً، وجميعها يرجع إلى صنفين كبيرين:

الأول: الأفعال العادية (الأفعال السالمة).

الثاني: الأفعال الخاصة أو غير العادية:(المضاعف، والمهموز، والمعتل، بأنواعها المختلفة)[٢٦]. ويمثل هذا الصنف الخاص أربعين في المائة من الأفعال العربية وهي النسبة نفسها في الاستعمال القرآني فيوجد في القرآن الكريم ٦٢٩ مادة فعلية سالمة، مقابل ٥٥٦ فعلية غير سالمة. وقسَّم هذه الأفعال الخاصة أيضاً إلى قسمين بحسب العلة:

أ- الأفعال ذات العلة الواحدة.

ب- الأفعال ذات العلتين، أو الثلاث في بعض الأحيان[٢٧].

<u>المحاولة الثالثة:</u> (محاولة ألسنية في الإعلال) للدكتور أحمد الحمو

وإنما اخترنا هذه الدراسة؛ لتناظرها مع كتاب (تيسير الإعلال والإبدال) لعبد العليم إبراهيم. غير أن السياق والمنهجية في كليها مختلف عن الآخر.

إن سبب اختيار المؤلف لموضوع الإعلال هو الصعوبة التي تكتنف هذا الدرس، ويعتقد المؤلف أن الصعوبة تكمن في أسلوب الطرح القديم الذي طالما أرهق الدارسين.

والفارق بين الطرح الجديد والطرح القديم أن:

الأول: يرى أن أصوات (الواو والياء والألف)، وكذا الحركات على أنها(مصوتات) بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين، والميم التي يعتبرها من (الصوامت).

أما الثاني: فيعتبر أن أصوات العلة: (الألف والواو والياء) هي حروف حالها حال السين والصاد والعين. ومن هنا اختلفت المنهجية في معالجة مشكلة الإعلال. وقد اعتمدت منهجية الحمو على ثلاثة محاور مهمة:

الأول: الانطلاق في تفسير الظواهر مما هو موجود فعلاً في اللغة من دون اللجوء إلى افتراضات، ومزاعم لا أسس لها[٢٨].

الثاني: اعتماد مبدأ دراسة اللواحق، والسوابق[٢٩].

الثالث: اشتقاق الأسماء من الأفعال المضارعة، واشتقاق الأفعال المضارعة من الأفعال الماضية[٣٠].

ومما توصل إليه البحث في هذا الميدان بخصوص الإعلال فكرتان:

الاولى: إن حرف المد في جذر المضارع قد نشأ من إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي وليس من أصل مزعوم مثل (قول) و(بيع)[٣١].

والثانية: أن الألف في (قال)، و(باع) دخيلة على جذر الفعل وتؤدي وظيفة محددة هي الدلالة على الشخص الغائب؛ لخلو اللواحق من هذا المدلول[٣٢].

وبناء على كل هذه المعطيات وضع حلاً لمشكلة الهمزة في (سأل، وسُئِل، وسؤال) وهذا الحل يعتبر أن الهمزة في (سأل) في حقيقة أمرها (مصوت قصير) _ والذي نسميه (فتحة) _ والهمزة في (سئل) هي (كسرة)، والهمزة في (سؤال) هي ألف ممدودة ليس إلا.

ولو كتبا كلمة (سؤال) هكذا (سُآل) بلا همزة فسوف تنطقها بلفظها الأصلي نفسه؛ لأن الهمزة ليست إلا من خداع الكتابة. ويمكننا هكذا تطبيق المبدأ المذكور على بقية الأمثلة[٣٣]. وما يجدر الإشارة إليه في هذه الدراسة : (تطبيق النتائج الصرفية في الدراسة النحوية)؛ وذلك في ثلاثة أمور:

أولاً: ((ويترتب على هذه النظرة إلى الحركات التي تلحق بالفعل المضارع أمران هامان: أولهما: أن النصب، والجزم في الفعل المضارع ليسا ناشئين عن أدوات يسمونها أدوات النصب والجزم، بل عن الوظيفة التي يراد للفعل أن يؤديها في الجملة. فالضمة في آخر الفعل هي (دال) ومدلوله (التقرير والإثبات)، والفتحة (دال) ومدلوله (التعليق والاستقبال)، والسكون (دال) ومدلوله (الامتناع))[٣٤]. ثم يذكر بعد ذلك: أن تسمية الفعل المضارع لا تشير إلى الوظيفة، أو الوظائف المنوطة بهذا الفعل في الجملة، علاوة على كونها غير صحيحة، ولكن هذه التسمية تشير إلى الأساس غير الوظيفي الذي قام عليه النحو العربي منذ بدايته[٣٥].

ثانياً: تقرر أن مصوت (الألف) دال على الشخص الغائب في الفعل (الأجوف والناقص) وكذا اسم الفاعل، أي أن مصوت الألف بمثابة دال على الفاعل. ولكن ما هي الدوال على الفاعل في الماضي الصحيح إذا أسند إلى ضمير الغائب نحو: (صَعَدَ) ؟ والجواب على ذلك هو: أن الدال (صفر)، والدال (صفر) بالمفهوم اللساني الحديث يعني خلو إحدى الصيغ من دال منطوق، بالمقارنة مع صيغ أخرى تشتمل على دال خاص بها[٣٦].

ثالثاً: أن الاسم مشتق من جذر المضارع، وجذر المضارع مشتق من جذر الماضي لا العكس كما قرر النحاة[٣٧].

هذه هي الأسس التي قام عليها، وتوصل إليها بحث الدكتور أحمد الحمو.

وبعد كل ما تقدم من عرض في مجالي التيسير التقليدي، والتيسير الألسني، لابد من ذكر مواطن هذا التيسير لننتقل بعدها إلى معرفة أسبابه ونتائجه.

مواطن التيسير الصرفي

بدت قضية تيسير الصرف جلية بعد هذا العرض للمواطن التي تم التركيز عليها، ولنا أن نعد ذلك في نقاط ليسهل حصرها:

أولا: تقديم المادة الصرفية في مناهج يسيرة، مع مراعاة سهولة العبارة.

ثانيا: توجه المؤلفون إلى الأمثلة. فتركوا الاستشهاد بالشعر واستشهدوا بالأمثلة المصنوعة ذات الدلالات الحية.

ثالثا: ترك بعض الموضوعات في مادة الصرف مثل: التصغير، والنسب، والوقف، وهمزة الوصل، والقطع.

هذه الثلاثة الأول، وما شاكلها كانت على النهج التيسيري التقليدي -كما رأينا-، ولا جديد فيها بما يمس المادة الصرفية في صميمها.

وأما التيسير الألسني فقد ركز على موضوعات عدة، وهي على قسمين: (المنهج) و(التطبيق) ولنبدأ بالمنهج موردية في نقاط:-

أولا: رفض الفرضيات التي قام على جزء منها الدرس الصرفي التقليدي، والاعتناء بالواقع الوصفي في اللغة العربية؛ فهو أكشف للحقيقة، وأسهل فهما.

ثانيا: ربط الظواهر النحوية والصرفية، بالظواهر الصوتية.

ثالثا: الانطلاق من أصغر وحده صرفية، إلى أكبر منها، وهو ما يسمى بـــ(المنهج التفكيكي).

رابعا: ترك كل ما لا يفيد نطقا مستعملا في الحياة اليومية للناس، ومن ذلك ترك باب الإمالة، والوقف، وأخذ ما يحتاج إليه في جانب التصغير، والنسب.

أما ما يتعلق بجانب (التطبيق) فيمكن تلخيصها بالمحاور الآتية:

١- الاستعاضة عن الفرضيات في جانب (الإعلال، والإبدال) خاصة. بالقول: بضرورة وجود علاقة صوتيه بين الصوتين المتجاورين؛ ليتم التأثير إبدالا، و مماثلة.

٢- حل مشكلة الإعلال، والإبدال بترك مقولة أن: (ألف) و (الواو) و (الياء) حروف. والقول بدلا عن ذلك: أنها حركات طال الصوت بها، واصطلحوا عليها (مصوتات). وبذلك لا تحتاج إلى القول بان أصل : (قال، وباع) هو (قول، وبيع). وأما فيما يتعلق بجانب (الهمزة) وقضية إبدالها (واوا، أو ياء) في (خطايا) مثلا. فلا وجود للهمزة فيها؛ لذلك لا نفترض وجودها أصلا. فخطايا جمع:(خطيّة)، لا جمع: (خطيئة). والقاعدة في ذلك هي: (حمل المعتل على الصحيح)؛ وبذلك تزول المشكلة.

٣- الاستعانة بالإحصائيات التي يمكن أن تكون دليلا مساعدا في تيسير الصعوبة الكبرى في اللغة العربية كما سماها البكوش[٣٨]، وضبط (عين الفعل الثلاثي المجرد) يقول الدكتور الطيب البكوش: ((وقد يبدو من الغريب أنَّ بعض كبار النحاة كالفراء، وابن جني كانوا يفضلون الكسر بدون مبرر ظاهر؛ ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يَفعُل خاصا بـــ(فَعُل) وفضلوا الكسر للتمييز... إلا أن هذا يتنافى والواقع اللغوي إذ

نرى أن الضم يفوق الكسر: ٥١٦/٨٠٢ والاستعمال القرآني يدعم ذلك أيضا: ٨٨/٨٠٢ ولا شك أن المتعدي من الأفعال يفوق اللازم))[٣٩].

وبعد عرض التحليل الإحصائي يقول: ((وأضعف نسبة تجدها في اشتراك الحالات الثلاث (١٥) وهو أمر طبيعي لان تعدد الحالات ليس إلا شذوذا؛ راجعاً إلى اختلاف اللهجات...وأما الحالة الأهم منها جميعا فهي اشتراك الضمة، والفتحة (٢٨٤)، وضخامة هذا الرقم تدل على تردد العربية في الحالات المطلقة بين الضمة، والكسرة؛ لعدم وجود عامل اختياري دقيق))[٤٠]. ثم يقول بعد ذلك متحدثا عن رأيه الذي يحل المشكلة : ((وبذلك نرى أن العربية تنزع إلى تغير الحركات؛ لخلق نوع من التقابل والانسجام. وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي وهي جديرة بان تدرس بإمعان وشمول))[٤١].

ثم ختم هذا المبحث الإحصائي بالنتيجة الآتية حول الأفعال:

١) **بالماضي:** (فَعُل، فَعَلَ، فَعِل).

فَعُلَ: للاتصاف في صفة الثبوت.

فَعَلَ: للقيام بالفعل والعمل إطلاقا، وهو إراديا متعديا في الغالب.

فَعِلَ: للتعبير عن حالة وقتية، أو فعل يقع في مستوى الحواس.

فالتمييز بين هذه الصيغ الثلاث في الماضي يحصل إذن بفضل المعنى.

٢) **في المضارع:** (يفْعُل، يفعَل، يفعِل).

يفعُل: مضارع (فَعُل) إن دل على صفة، ومضارع (فَعَل) إن دل على فِعْل(أي فعل فاعل).

يفعَل: مضارع (فعِل) إن دل على حالة، ومضارع (فَعَلَ) إن كان فعلاً عينه، أو لامه (حرف حلقي).

يفعِل: مضارع (فَعَلَ) فــقط.

فالتمييز بين الصيغ الثلاث بالمضارع يحصل؛ باعتماد معنى الماضي عامة، وطبيعة الأصوات في (فَعَلَ) خاصة[٤٢].

الخاتمة

بعد هذا العرض اليسير لمراحل التجديد اللغوي واخذ عينات تطبيقية عليه نجد أنّ الضعف لا يزال مقترناً بمستويات طلابنا من الناحية اللغوية التي عناها المؤتمر، ولا يرى الباحث من خلال بحثه ومن خلال السنين الطوال التي قام بتدريس العربية فيها للطلاب على مختلف المستويات أنّ الخلل لا يكمن وحده في المنهج بل أنّ ملابسات وظروفاً عملت عملها وأدت إلى هذا الضعف، ويمكن تقسيمها على ثلاثة محاور :

الأول / المحور الشخصي (الفردي).

نجد العزوف الكبير من الطلبة والمتكلمين بسبب تأثرهم بالحضارة الوافدة وبالعولمة الجديدة وكلّ ما يرافقها من تقنيات وأفكار، وهذا إنّما نتكلّم به على العموم الغالب.

ثانياً / المحور المجتمعي (جماعة المتكلين).

وهو تشجيع المجتمع بمختلف طبقاته على تعلّم اللغات الأخرى دون الاهتمام بتعلّم هذه اللغات جنباً إلى جنب مع اللغة الأم، فكم يزدري المجتمع من شخص يخطئ في نطق اللغة الأجنبية صوتاً ونحواً في حين لا نجد مثل هذا الصدى في أخطاء اللغة العربية.

ثالثاً / المحور المؤسّسي (الحكومي).

إنّ حجم الرعاية والاهتمام لم يكن كافياً للغة العربية في بناء المجتمع والنهوض بحضارته ممّا أدى إلى التراجع الكبير في مستويات طلابنا بصورة خاصة ومتكلمينا بصورة عامة رغم تعدّد المناهج وتنوّع طرق العرض.

التوصيّات

١- تفعيل الأنشطة اللغوية على مختلف المستويات.

٢- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تُعنى باللغات العربية.

٣- الاهتمام بالوسائل العلمية الحديثة والانتفاع منها، وتسخير كل التقنيات اللغوية في تعزيز مستوى الناطقين.

٤- تفعيل دور الإعلام المقروء والمسموع والمكتوب في مخاطبة المجتمع بلغة سليمة بعيدة عن الأغلاط النحوية والصرفية والصوتية.

هوامش البحث ومصادره:

(١) ينظر في تجديد العربية في العصر الحديث : ٥٩.

(٢) ينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره : ٧١.

(٣) الأعلام للزركلي: ٧٤/١.

(٤) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٧٠.

(٥) لابد من الإشارة إلى أن المجمع اللغوي في القاهرة قد أقره على آرائه،وعدلت المناهج الدراسية بمصر متبعة رأيه. الأعلام: ٧٤/١.

(٦) إحياء النحو: ١.

(٧) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٧١.

(٨) في حركة التجديد النحو وتيسيره: ٧٢.

(٩) ينظر: نفسه: ٧٥.

(١٠) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ٢٥.

(١١) ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٩٥.

(١٢) ينظر: في حركة التجديد وتيسيره: ٧٩-٨٠.

(١٣) النحو المنهجي: ٥٠-٥١.

(١٤) ينظر: في حركة التجديد وتيسيره: ٨١.

(١٥) النحو المنهجي: الخاتمة ١٥٨.

(١٦) ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره: ١٠٧.

(١٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٥-١٦.

(١٨) ينظر: الدكتور مهدي المخزومي: ١٧.

(١٩) نفسه: ٢٤.

(٢٠) نفسه: ٢٧.

(٢١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١١١.

(٢٢) الدكتور مهدي المخزومي وآراؤه في التيسير: ٤٤.

(٢٣) ينظر: نفسه: ٥٩-٦٠.

(٢٤) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٢٧.

(٢٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٣٢.

(٢٦) نفسه: ١٧٦.

(٢٧) نفسه: ١٧٦- ١٧٧.

(٢٨) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: ١٧١.

(٢٩) ينظر: نفسه: ١٧٤.

(٣٠) نفسه: ١٧٧.

(٣١) ينظر: نفسه: ١٧٤.

(٣٢) ينظر: نفسه: ١٧٥.

(٣٣) ينظر: نفسه: ١٨١.

(٣٤) نفسه: ١٨٤.

(٣٥) ينظر: نفسه: ١٨٥.

(٣٦) ينظر: نفسه ١٨٦.

(٣٧) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال : ١٨٨.

(٣٨) التصريف العربي :٩٧.

(٣٩) التصريف العربي :٩٢.

(٤٠) التصريف العربي: ٩٥.

(٤١) نفسه:٩٦.

(٤٢) ينظر :نفسه:٩٧-٩٨.

المصادر والمراجع

١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩.

٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان ط/٥/١٩٨٠.

٣- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية- تونس ط/٣/ ١٩٩٢.

٤- تيسير العربية بين القديم والحديث، للدكتور عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ط/١ ١٤٠٧-١٩٨٦.

٥- الدكتور مهدي المخزومي وآراءه في التيسير، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الإسلامية قسم اللغة العربية للطالب أياد عبد الجبار أحمد الويسي ٢٠٠٤.

٦- فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث، رسالة دكتوراه حاتم حسين علي الشيباني كلية الآداب جامعة بغداد ٢٠٠٥م.

٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد، ١٩٨٥م.

٨- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت- لبنان ط/٢ ١٩٨٦.

٩- في حركة تجديد النحو العربي وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية- بغداد- ١٩٩٥.

١٠- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو مجلة عالم الفكر، تصدر عن وزارة الإعلام- الكويت المجلد العشرون العدد الثالث ١٩٨٩.

١١- النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي- مصر د.ت.